

وابها : تفسير القرآن بأقوال التابعين :

لما كان التابعون قد تلقوا التفسير عن الصحابة مباشرة ، وكانوا في عصر الاحتجاج اللغوي ، فلم تفسد ألسنتهم بالعجمة ، وكان لهم من الفهم وسلامة المقصد ما لهم . كل هذا جعل من جاء بعدهم يرجع إلى أقوالهم في التفسير ، ويعتمدها .

مصادرهم في التفسير :

مصادرهم في التفسير هي مصادر الصحابة نفسها، إلا أنهم يزيدون بمصدر الصحابة . وهي كالتالي :

١ - القرآن الكريم .

٢ - السنة النبوية .

٣ - الصحابة .

٤ - اللغة .

٥ - أهل الكتاب

٦ - الفهم والاجتهاد

وكذلك من جاء بعدهم فهم مصدر له .

١ - القرآن الكريم

اجتهد التابعون في بيان القرآن بالقرآن، ومن خلال اطلاعي على تفسير الطبري رأيت أن ابن زيد رحمه الله تعالى أكثرهم اعتناء بهذا الطريق ، ومن أمثلة ذلك تفسير قوله تعالى : ﴿ قد أنزل الله إليكم ذكرا ﴾

قال : « القرآن روح الله ، وقرأ ﴿ كذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ﴾ إلى آخر الآية ، وقرأ ﴿ وقد أنزل الله إليكم ذكرا رسولا ﴾ قال : القرآن ، وقرأ ﴿ إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم ﴾ قال بالقرآن ، وقرأ : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ قال : القرآن ،

قال : وهو الذكر ، وهو الروح » (١) .

٢ - السنة النبوية :

للتابعين في اعتماد السنة النبوية طريقتان :

الأول : أن يذكروا السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويُعَدُّ بعض الباحثين هذا النوع من تفسير التابعين ، والصحيح أنه من التفسير النبوي ؛ لأن التابعي ذَكَرَ ما بلغه عن الرسول ﷺ ولم يفسر .

والثاني : أن يذكر ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر السند ، وهذا وإن كان مرسلًا إلا أنه يدل على اعتماد التابعين التفسير النبوي في تفسيرهم . ، ومن ذلك ما أخرجه الطبري عن الحسن في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَاَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ ﴾ قال الحسن : قال رسول الله ﷺ : ﴿ إِنْ اللَّهَ ضَرَبَ لَكُمْ ابْنِي آدَمَ مَثَلًا ، فَخُذُوا مِنْ خَيْرِهِمْ وَدَعُوا الشَّرَّ ﴾ (٢) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرْتَ أَعْيُنَ ﴾ بلغني أن رسول الله قال : (قال ربكم : أعددت لعبادي الذين آمنوا وعملوا الصالحات ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر) (٣) .

٣ - الصحابة :

تتلمذ التابعون على يد الصحابة ، واشتهر بعضهم بالأخذ عن بعض الصحابة ؛ كسعيد ابن جبير ، ومجاهد ، والضحاك أخذوا التفسير عن ابن عباس ، ومن المرويات الدالة على اعتماد التابعين تفسير الصحابة ما رواه الطبري بسنده عن الضحاك في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِلْجَهَنَّمَ هَلْ امْتَلَأْتِ وَقُولْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ قال : كان ابن عباس يقول : « إن الله الملك قد سبقته منه كلمة (لأملاَن جهنم) لا يلقى فيها شيء إلا ذهب فيها ، لا

(١) تفسير الطبري ٢٨ / ١٥٢ ، وانظر له : ٣٠ / ١٦ ، ٢١ ، ٣٩ ، ٤٩ ، وغيره من التابعين ٣٠ / ٣١ ، ٣٢ ، ٥٥ .

(٢) تفسير الطبري ٦ / ١٩٩ .

(٣) تفسير الطبري ٢١ / ١٠٦ .

يملؤها شيء، حتى إذا لم يبق من أهلها أحد إلا دخلها - وهي لا يملؤها شيء - أتاها الرب فوضع قدمه عليها، ثم قال لها: هل امتلأت يا جهنم؟ فتقول: قط قط، قد امتلأت ..» (١).

٤ - اللغة :

لازال التابعون في عصر الاحتجاج اللغوي ، وقد كان لهم في تفاسيرهم اعتماد على اللغة ، وهذا ظاهر في تفاسيرهم ومن ذلك :

قوله تعالى : ﴿ والنخل باسقات لها طلع نضيد ﴾ قال مجاهد، وقتادة، وابن زيد: «الباسقات: الطوال» (٢).

٥ - أهل الكتاب :

كان رجوع التابعين إلى أهل الكتاب أكثر من رجوع الصحابة (٣)، ولكن يبقى الأمر في أن ماروي عنهم من أخبار إسرائيلية فهو في حكم الإسرائيليات ، ولعلمهم كانوا يذكرونه من باب العلم والرواية لا من باب التفسير - والله أعلم - وتظهر كثرة مروياتهم عن بني إسرائيل من خلال تفاسيرهم ، ومن ذلك : مارواه الطبري عن بعض التابعين في مائدة النصارى :

قال أبو عبد الرحمن السلمي : نزلت المائدة خبزا وسمكا .

وقال عطية : المائدة سمكة فيها طعم كل الطعام (٤) .

٦ - الفهم والاجتهاد :

اعتمد التابعون فهمهم في تفسير القرآن ، وإبراز فوائده ، وكان بينهم في ذلك اختلاف، نظرا لأن مرجع ذلك هو عقولهم وعلومهم، وهي تختلف باختلاف أشخاصهم ، ولذا فقد يكون لهم في فهم الآية أكثر من معنى ، وكل معنى مبني على ما سبق من المصادر

(١) تفسير الطبري ١٦٩/٢٦ - ١٧٠ .

(٢) تفسير الطبري ١٥٣/٢٦ .

(٣) انظر مقدمة في أصول التفسير ٥٨ .

(٤) انظر تفسير الطبري ١٣٣/٧ .

المذكورة سابقاً؛ كاختلافهم في إنزال المائدة، واختلافهم في القرء، والبروج، والعاديات، وغيرها.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرَهُ﴾ قال السدي، وقتادة: يسرّ خروجه من بطن أمه.

وقال مجاهد، والحسن، وابن زيد: يسر سبيل الخير والشر (١).

مثال آخر قال ابن جرير: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: ثني يعقوب ابن عبد الرحمن الزهري، قال: سألت زيد بن أسلم، عن قول الله: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ... الآية، إلى قوله: ﴿سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ فقلت له: من يراد بهذا؟ فقال: رسول الله ﷺ، فقلت له: رسول الله! فقال: ما تنكر؟ قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾، قال: ثم سألت صالح بن كيسان عنها، فقال لي: هل سألت أحدا؟ فقلت: نعم، قد سألت عنها زيد بن أسلم، فقال: ما قال لك، فقلت: بل تخبرني ما تقول، فقال: لأخبرنك برأيي الذي عليه رأيي، فأخبرني ما قال لك؟ قلت: قال: يراد بهذا رسول الله ﷺ، فقال: وما علم زيد، والله ما سن عالية، ولا لسان فصيح، ولا معرفة بكلام العرب، إنما يراد بهذا الكافر، ثم قال: اقرأ ما بعدها يدلك على ذلك، قال: ثم سألت حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، فقال لي مثل ما قال صالح: هل سألت أحدا فأخبرني به؟ قلت: إني قد سألت زيد بن أسلم وصالح بن كيسان، فقال لي: ما قال لك؟ قلت: بل تخبرني بقولك، قال: لأخبرنك بقولي، فأخبرته بالذي قال لي: قال: أخالفهما جميعاً، يريد بها البر والفاجر، قال الله: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ذلك ما كنت منه تحيد فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد﴾ قال: فانكشف الغطاء عن البر والفاجر، فرأى كل ما يصير إليه (٢).

(١) انظر: تفسير الطبري ٥٥/٣٠.

(٢) تفسير الطبري ١٦٢/٢٦ - ١٦٣.

حكم تفسير التابعي :

لتفسير التابعي أقسام كما سبق في تفسير الصحابي ، ولذا لا يحكم عليه بالعموم من حيث القبول والرد ، وهذه الأقسام هي :-

١ - ما له حكم الرفع ، وهذا يشمل أسباب النزول والمغيبات ؛ كتفسير مجاهد لقوله تعالى : ﴿ عسى أن يعثبك ربك مقاما محمودا ﴾ قال : إقاعده على العرش (١) .

فمثل هذا القول لا يقبل ؛ لأنه من قبيل المراسيل ، والمراسيل لا تقبل في مثل هذا الانفراد . أما إذا أجمعوا عليها فإنها في حكم ما أجمعوا عليه .

٢ - ما رجعوا فيه إلى أهل الكتاب ، وهذا له حكم الإسرائيليات .

٣ - ما أجمعوا عليه ، وهذا يكون حجة (٢) .

٤ - ما اختلفوا فيه ، وفي هذا القسم لا يكون قول أحدهم حجة على الآخر (٣) ، ويعمل هنا بالمرجحات التي سترد في قواعد الترجيح .

٥ - أن يرد عن أحدهم ولا يعلم له مخالف ، وهذا أقل في الرتبة من الوارد عن الصحابي إذا لم يعلم له مخالف ، لكنه أعلى من قول من تأخر عنهم .

تنبيهات حول تفسير الصحابة والتابعين :

١ - لا بد من الاعتناء بصحة السند ، وإلا اعتبر القول قولاً مجرداً في التفسير .

٢ - لا بد من جمع طرق التفسير عن الصحابي أو التابعين ، لتمييز الاختلاف في الرواية عنهم والنظر فيها . مثل ما روي عن ابن عباس في تفسير الكرسي بأنه العلم ، أو بأنه موضع قدمي الرحمن . قال أبو منصور الأزهري : « والصحيح عن ابن عباس في الكرسي ما رواه الثوري وغيره عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير

(١) انظر : تفسير الطبري ١٥ / ١٤٥ ، وقد روي ما يخالف قول مجاهد ، وهو ما ورد عن رسول الله ﷺ من أن المقام المحمود هو الشفاعة .

(٢) انظر : مقدمة في أصول التفسير ٦٢ .

(٣) انظر : مقدمة في أصول التفسير ٥٨ .

عن ابن عباس أنه قال : الكرسي : موضع القدمين ، وأما العرش فانه لا يقدر قدرة ، وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها ، والذي روى عن ابن عباس في الكرسي أنه العلم ، فليس مما يثبت أهل المعرفة بالأخبار (١) .

٣ - إذا صح عن الصحابي أو التابعي قولان مختلفان في التفسير ولا يمكن الجمع بينهما فهما كالقولين ، إلا إذا دل الدليل على أنه رجع عن أحدهما .

٤ - جمع مرويات الصحابة والتابعين في تفسير الآية أدل على المقصود ، ولذا يلزم الاهتمام بجمع مروياتهم فيها (٢) .

٥ - ليس كل اختلاف وارد عنهم يعد اختلافا كما سيرد في (اختلاف النوع) .

٦ - هل يجوز إحداث قول بعد إجماعهم على قول في الآية أم لا ؟ (٣) .

في المسألة تفصيل :

إن كان القول المُحدث مضادا لقولهم فهو مردود غير مقبول .

وإن كان غير مضاد بل تحتمله الآية ، فإنه يقبل ، لأنه ليس مخالفا لهم في القول وسيأتي ذكر القاعدة في هذا الموضوع .

(١) تهذيب اللغة ١٠ / ٥٤ .

(٢) انظر : مقدمة في أصول التفسير ٥٤ .

(٣) انظر : التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ٣ / ٣٢١ ، أضواء البيان ٣ / ١٢٤ .

خامساً : تفسير القرآن باللغة :

المقصود به تفسير القرآن بلغة العرب ، وسبب اعتبار هذا طريقا من طرق التفسير هو : نزول القرآن بلغتها ، واعتماده أساليبها في الخطاب .

ومما يدل على اعتبار اللغة طريقا من طرق التفسير الحديث السابق - في التفسير النبوي - عن استشكال الصحابة للظلم ، في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾

ووجه دلالة هذا الأثر أن الصحابة قد فسروا الظلم بما يعرفونه من لغتهم . ولم ينكر عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم هذا ، بل أرشدهم إلى المراد بالظلم في الآية .

ومما يدل عليه - كذلك - اعتماد الصحابة والتابعين على اللغة في تفاسيرهم ، واستشهادهم بأشعار العرب وأساليبها لبيان المعاني اللغوية في القرآن .

ومن ذلك تفسير (الساهرة) بالأرض ، فقد ورد ذلك عن ابن عباس ، وعكرمة ، والحسن ، وقتادة ، ومجاهد ، وسعيد ، والضحاك ، وابن زيد (١) .

بل شدد العلماء على من فسر القرآن وهو غير عالم بلغة العرب ؛ كما روي عن مالك ، ومجاهد وغيرهما .

وقد حكى صاحب كتاب (مقدمة المباني) إجماع الصحابة على جواز تفسير القرآن باللغة (٢) .

قال مالك : « لا أوتى برجل يفسر كلام الله وهو لا يعرف لغة العرب إلا جعلته نكالا » (٣) .

مسأله : (في ضوابط التفسير باللغة)

كيف نفسر ما كان محتملا لأكثر من معنى في لغة العرب ؟

إن كان اللفظ يحتمل هذه المعاني كلها من دون تعارض ولا تناقض في السياق جاز

(١) انظر : تفسير الطبري ٣ / ٣٦ - ٣٧ .

(٢) مقدمتان في علوم القرآن ٢٠١ .

(٣) أخرجه الواحدي في البسيط ١ / ٢١٩ ، رسالة دكتوراه حققها الشيخ محمد بن صالح الفوزان .

حمل الآية عليها ، وهذا يأتي - غالبا - في الألفاظ المشتركة ، وإن كان قد يرجح إحداها .
مثل تفسيرهم لقوله تعالى : ﴿ لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ﴾ .

فقد ورد عنهم في الإلّ أقوال : الأول : العهد . الثاني : القرابة . الثالث : الله سبحانه .
قال الطبري - معلقا على هذه الأقوال - : « وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال : إن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء المشركين الذين أمر نبيه والمؤمنين بقتلهم - بعد انسلاخ الأشهر الحرم - وحصرهم والقعود لهم على كل مرصد أنهم لو ظهروا على المؤمنين لم يراقبوا فيهم إلا ، والإلّ : اسم يشتمل على معان ثلاثة : وهي : العهد والعقد والحلف ، والقرابة ، وهو أيضا بمعنى : الله ، فإذا كانت الكلمة تشمل هذه المعاني الثلاثة ، ولم يكن الله خص من ذلك معنى دون معنى ، فالصواب أن يعم ذلك كما عم بها جل ثناؤه معانيها الثلاثة ، فيقال : لا يراقبون في مؤمن الله ، ولا قرابة ، ولا عهدا ، ولا ميثاقا » (١) .

وإن كان اللفظ لا يحتمل إلا أحد المعاني من معاني اللفظ فهناك ضوابط تدل على اختيار هذا المعنى دون غيره ، وهي كالتالي :

١ - أن تكون اللفظة المفسرة صحيحة في اللغة ، فلا يجوز تفسير القرآن بما لا يعرف في لغة العرب .

ومثاله : تفسير قوله تعالى : ﴿ وأنت حل بهذا البلد ﴾ بأنه : حالٌ ومقيم به . قال الطاهر بن عاشور : « وحكى ابن عطية عن بعض المتأولين : أن معنى ﴿ وأنت حل بهذا البلد ﴾ أنه حالٌ ، أي : ساكن بهذا البلد ، وجعله ابن العربي قولا ، ولم يعزه إلى قائل ، وحكاه القرطبي والبيضاوي كذلك ، وهو يقتضي أن تكون جملة . « وأنت حل » في موضع الحال من ضمير « أقسم » ، فيكون القسم بالبلد مقيدا باعتبار كونه بلد محمد ﷺ ، وهو تأويل جميل لو ساعد عليه ثبوت استعمال « حل » بمعنى : حال ، أي : مقيم في مكان ، فإن هذا لم يرد في كتب اللغة : الصحاح واللسان والقاموس ومفردات الراغب . ولم يعرج عليه صاحب الكشف ، ولا أحسب إعراضه عنه إلا لعدم ثقته بصحة استعماله .

وقال الخفاجي : « والحل صفة أو مصدر بمعنى : الحال - هنا على هذا الوجه - ولا

عبرة بمن أنكره لعدم ثبوته في كتب اللغة . »

وكيف يقال : لا عبرة بعدم ثبوته في كتب اللغة . وهل المرجع في إثبات اللغة إلا كتب أئمتها « (١) .

٢ - أن تفسير القرآن على الأغلب المعروف من لغة العرب دون الشاذ أو القليل ومثاله : تفسير قوله تعالى : ﴿ لا يذوقون فيها بردا ولا شربا ﴾ قيل البرد : النوم ، وهذا التفسير تفسير بالأقل ، إذ الأغلب المعروف من البرد هو ما يبرد حر الجسم من الهواء (٢) .

٣ - أن يراعي المفسر عند تفسيره للفظه السياق ، فلا يختار إلا ما يتناسب معه ، ولذا كان من أوجه رد أقوال بعض المفسرين عدم مناسبتها للسياق (٣) .

وقد كان للراغب في مفرداته عناية بجانب السياق ، فبين معنى اللفظة اللغوي بناء على ما هي فيه من السياق .

قال الزركشي : « ومن أحسنها كتاب المفردات للراغب ، وهو يتصيد المعاني من السياق ؛ لأن مدلولات الألفاظ خاصة » (٤) .

وقال في موضع آخر : « وهذا يُعنى به الراغب كثيرا في كتابه المفردات ؛ فيذكر قيذا زائدا على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ ؛ لأنه اقتنصه من السياق » (٥) .

وكلامه يدل على أنه فضلا عن ورود الكلمة في العربية إلا أن لها معنى خاصا يتحدد من السياق يجب أن يراعى .

٤ - أن يعرف ملابسات النزول إذا احتاجها عند تفسير لفظة ما ؛ لكي يعرف المراد بها في الآية ، كمن يريد تفسير النسيء في قوله تعالى : ﴿ إنما النسيء زيادة في الكفر ﴾

(١) التحرير والتنوير : ٣٠ / ٣٤٨ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٣ / ١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٣٢ ، والقطع والاشتاف له ٧٥٨ ، والتحرير والتنوير ٣٠ / ٣٧ .

(٣) انظر حول رد القول لعدم مناسبة السياق أضواء البيان ١ / ٧٥ - ٧٦ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ١ / ٢٩١ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢ / ١٧٢ .

فالنسيء التأخير ، ولكن تحديد هذا التأخير يحتاج إلى معرفة قصة الآية، وبها يُعرف تفسيرها ، والمراد به هنا تأخير الأشهر الحرم واستحلالها .

٥ - أن يقدم المعنى الشرعي على المعنى اللغوي إذا تعارضا، إلا إذا دل الدليل على إرادة المعنى اللغوي ؛ لأن القرآن نزل لبيان الشرع لا لبيان اللغة .

فالصلاة في قوله تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾ تختم الدعاء ، وتختتم صلاة الجنائز ، وهذا هو المقدم ؛ لأنه المعنى الشرعي .

وفي قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ﴾ فالصلاة هنا هي الدعاء ، وهو المعنى اللغوي ، لقوله ﷺ : (اللهم صل على آل أبي أوفى) (١) .

تنبيهات حول تفسير القرآن باللغة :

١ - يعد بعض الباحثين أبا عبيدة معمر بن المثنى والفراء والزجاج أئمة التفسير اللغوي ، ولا ينظرون إلى تفاسير الصحابة والتابعين اللغوية ، ويعدونهم من التفسير بالأثر ، وسبب هذا الخطأ اعتماد مصطلح المأثور - وسيأتي نقاشه - والصواب أن الإمامة في التفسير اللغوي للصحابة والتابعين .

فالصحابة عرب خلص ، وبلغتهم نزل القرآن والتابعون أخذوا عنهم العلم ، وهم في عصر الاحتجاج فكيف لا يكونون أئمة اللغة ، ولذا يقع الخطأ حينما يجعل تفسير الصحابة والتابعين اللغوي تفسيراً أثرياً مقابل تفسير هؤلاء المتأخرين من اللغويين الذي يجعل تفسيرهم لغوياً .

وهذا التقرير لا يعني هضم هؤلاء حقهم في التفسير اللغو ، ولكن المقصود أن رتبته فيهم دون رتبة الصحابة والتابعين .

٢ - فسر أبو عبيدة معمر بن المثنى المعتزلي القرآن معتمداً على اللغة فقط ، غير ناظر إلى أسباب النزول وملابساته ، فجعل القرآن نصاً عربياً مجرداً ، وهذه الطريقة التي سلكها

(١) انظر : البرهان للزركشي ٢ / ١٦٧ ، وأصول التفسير لابن عثيمين ٢٩ - ٣٠ .

أبو عبيدة من أسباب الخطأ في التفسير كما ذكره شيخ الإسلام (١) .

وقد أنكر عليه هذا المسلك علماء عصره ومن جاء بعدهم ؛ كالأصمعي (٢) ، وأبي حاتم السجستاني (٣) ، والفراء (٤) ، وأبي عمر الجرمي (٥) ، والطبري (٦) وغيرهم .

ومن أمثلة تفسيراته التي لم يراع فيها أسباب النزول وملابساته، تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان وليربط على قلوبكم ويثبت به الأقدام ﴾ قال في تفسير ﴿ ويثبت به الأقدام ﴾ : «مجازه: يفرغ عليهم الصبر وينزله عليهم فيثبتون لعدوهم » (٧) .

وسبب النزول يدل على أن التثبيت حقيقي ، أي يثبت أقدامهم فلا تسوح في الرمل ، وبهذا جاء التفسير عن الصحابة ومن بعدهم .

قال الطبري - معلقا على قول أبي عبيدة - : « ذلك قولٌ خلافٌ لقول جميع أهل التأويل من الصحابة والتابعين ، وحسب قولٍ خطأ أن يكون خلافاً لقول من ذكرنا . وقد بينا أقوالهم فيه ، وأن معناه : ويثبت أقدام المؤمنين بتليد المطر الرمل حتى لا تسوخ أقدامهم وحوافر دوابهم » (٨) .

٣ - فهمُ السلف للقرآن حجة يحتكم إليه لاعليه ، ولذا فإن ورود تفسير من تفاسيرهم مبني على فهمهم لغتهم يكون حجة يرجع إليها ، وقد أغرب أبو حيان في تفسير قوله تعالى

(١) مقدمة في أصول التفسير ٨١ .

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٧٨ .

(٣) انظر : طبقات النحويين واللغويين للزيدي ١٧٦ .

(٤) معجم الأدباء ١٩ / ١٥٩ .

(٥) انظر : طبقات النحويين واللغويين ١٧٦ .

(٦) انظر عبارته في التفسير ١ / ٥٨ ، وقد تكررت فيه هذه العبارة ، وهي في أبي عبيدة .

(٧) مجاز القرآن ١ / ٢٤٢ .

(٨) تفسير الطبري ٩ / ١٩٧ ، وانظر تفسير ابن عطية ١٣ / ١٤٥ ، ٩ / ٤٢٩ ، ومعاني القرآن للنحاس ٤ /

﴿ ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه ﴾ حيث قال : « والذي روي عن السلف لا يساعد عليه كلام العرب ؛ لأنهم قدروا جواب (لولا) محذوفا ، ولا يدل عليه دليل ، لأنهم لم يقدرُوا (لهم بها) ، ولا يدل كلام العرب إلا على أن يكون المحذوف من معنى ما قبل الشرط ؛ لأن ما قبل الشرط دليل عليه ، ولا يحذف الشيء لغير دليل عليه » (١) .

فقوله رحمه الله : « والذي روي عن السلف لا يساعد عليه كلام العرب » قول غريب . فهل أبو حيان أعلم من السلف - الذين نزل بلغتهم القرآن - بكلام العرب ؟ وهل أبو حيان أعلم بمعاني كلام الله منهم ؟ كل هذا بغض النظر عن المرويات التي رويت عنهم ؛ لأن المراد هنا هو قضية المنهج الذي انتهجه أبو حيان في هذه العبارة .

(١) البحر المحيط ٥ / ٢٩٥ .

سادساً : التفسير بالاجتهاد والرأي :

الاجتهاد ، والرأي ، والاستنباط ، والعقل ، كلها مصطلحات تدل على مدلول واحد عند علماء علوم القرآن .

وقد غلب مصطلح الرأي على هذه المصطلحات ، ولذا فهو الذي سيتكرر ذكره .

مسألة : هل وقع خلاف في جواز التفسير بالرأي ؟

يذكر بعض الباحثين خلافاً في مسألة ما ، وليس هناك خلاف حقيقي ، ومن هذه المسائل مسألة التفسير بالرأي .

ويرجع سبب هذا إلى عدم تحرير محل النزاع ، لأن في تحرير محل النزاع نسباً لمثل هذا الخلاف المزعوم .

والرأي قال به الصحابة والتابعون من بعدهم (١) وعملوا به ، ومنهم صديق الأمة أبو بكر الذي قال في الكلاله لما سئل عنها : « أقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان » (٢) .

وهذا الرأي الذي عمل به الصحابة هو الرأي المحمود ، وهو المبني على علم أو غلبة ظن . أما الرأي المذموم فهو الذي وقع عليه نهى السلف ، وشنعوا على صاحبه ، وهو ما كان على جهل أو هوى .

والذين حكوا الخلاف في الرأي لم يبينوا نوع الرأي الذي وقع عليه النهي ، ولو فعلوا لما احتاجوا إلى جعل قولين في هذه المسألة ثم ترجيح بينهما (٣) .

وقد تورع بعض السلف عن القول في التفسير ، وكان لذلك أسباب ؛ كخشية القول على الله بغير علم ، والوقوع في الرأي المذموم .

(١) انظر مثلاً له في تفسير الطبري ٢٦ / ١٦٢ - ١٦٣ ، وقد سبق نقله في ص () .

(٢) راجع مرويات هذا الأثر في تفسير الطبري ٤ / ٢٨٤ .

(٣) وبعضهم انتهى إلى أن الخلاف لفظي ؛ كالدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون ١ / ٢٤٦ - ٢٥٥ .

قال عبيد الله بن عمر : « لقد أدركت فقهاء المدينة ، وإنهم ليغلظون القول في التفسير ، منهم : سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع » (١) .
وكان بعضهم لا يقول في التفسير إلا بما بلغه ، ويكره القول فيه فيما لم يبلغه فيه أثر عن سبقه ، ومن ذلك ما رواه يحيى بن سعيد ، عن ابن المسيب ، أنه لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن (٢) .

ويظهر أن هذا المسلك صنيع عدد من الأئمة الذين كتبوا التفسير ؛ كعبد الرزاق ، وابن أبي حاتم ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم ، ممن كتب عن سلفه ما وصله من آثارهم ، دون أن يكون له عليها تعليق .

وكان الإمام أحمد ممن نهى عن الكتابة في معاني القرآن ، ولعل نهى الإمام جاء بعد وقوع فتنه التأويل في كلام الله سبحانه ، وتحميل النص القرآني معاني غير مرادة فيه ، كما فعل المعتزلة ، وغيرهم .

قال الإمام أحمد لأبي عبيد القاسم بن سلام : « بلغني أنك تؤلف كتابا في القراءات ، أقمت فيه الفراء وأبا عبيدة أئمة تحتج لهم في معاني القرآن ؛ فلا تفعل » (٣) .

ومما يوضح هذا المنهج عبارة شيخ الإسلام التي نقل فيها كلام الإمام أحمد في الفراء .
ففي قوله تعالى : ﴿ فذكر إن نفعت الذكرى ﴾ نقل الإمام ابن تيمية قول الفراء ، ومن تبعه ، وهو : إن نفعت ، وإن لم تنفع .

ثم قال بعد - ذلك معقبا - : « وهذا الذي قالوه معنى صحيح ، وهو قول الفراء وأمثاله ، لم يقله أحد من مفسري السلف .، ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل ينكر على الفراء ما ينكره ، ويقول : « كنت أحسب الفراء رجلاً صالحاً حتى رأيت كتابه في معاني القرآن » .

(١) تفسير الطبري ١ / ٣٧ ، وانظر ما بعدها .

(٢) تفسير الطبري ١ / ٣٨ .

(٣) طبقات المفسرين للداودي في ترجمة : إسماعيل بن إسحاق الأزدي ١ / ١٠٨ .

وهذا الذي قالوه مدلول عليه بآيات أخر . وهو معلوم بالاضطرار من أمر الرسول ، فإن الله بعثه مبلغاً ومذكراً لجميع الثقيلين - الجن والإنس - لكن ليس هو المعنى في هذه الآية ^(١) .

مسألة :

ما العلم الذي يحتاجه من فسر برأيه .

من أهم العلوم التي يحتاجها المفسر ، علم اللغة ، وذلك لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين ، ولذا فإن هذا العلم لا ينفك عن أي آية ، بل هو ملازم لها .

ويلزم في بعض الآيات علوم لا تلزم في أخرى غيرها ؛ كآلية العامة المخصصة ، فإنه يلزم معرفة مخصصها ، والآية المنسوخة ، فإنه يلزم معرفة ناسخها ... وغيرها من العلوم التي لا تدور في كل آية .

وباختلاف الطبقات يختلف المطلوب من العلوم كذلك ، فمن كان في طبقة الصحابة ، فإنه يلزمه - مع ما ذكر - معرفة التفسير النبوي للآيات ، ومعرفة أسباب النزول ، وقصص الآية .

ومن كان في طبقة التابعين يلزمه زيادة معرفة تفسير الصحابة ؛ كي لا يخرج عن أقوالهم إن أجمعوا أو حكوا سبب نزوله ، أو فسروا أمراً غيبياً ، ويجتهد ويختار إن اختلفوا .

وكذا من جاء بعد التابعين ، فيلزمه معرفة ما قاله التابعون مما أجمعوا عليه . فلا يخالف ، أو ما اختلفوا فيه ، فيجتهد في بيان الصحيح .

مسألة :

هل للتفسير المذموم حد يعرف به ؟

إنك في هذه المسألة أمام تفاسير كثيرة يحكي المفسرون ذمها ؛ كتفسير المعتزلة ، والرافضة ، والباطنية ، وغيرهم .

(١) دقائق التفسير ٥ / ٧٦ .

وحكاية الذم لهذه التفاسير تعني أنهم خالفوا أصولاً متفقاً على ثباتها في التفسير .

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في (فصل : الخلاف الواقع في التفسير من جهة الاستدلال) (١) أشار إلى نوعين يمكن جعلهما سبباً في الحكم على تفسير ما بأنه مذموم .

الأول : من اعتقد معاني ، ثم أراد حمل ألفاظ القرآن عليها .

وهؤلاء صنفان :

الصنف الأول : من يسلب لفظ القرآن ما دل عليه ، وأريد به .

الصنف الثاني : من يحمل لفظ القرآن على ما لم يدل عليه ، ولم يُردّ به .

وهذان الصنفان قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً ؛ فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول .

وقد يكون حقاً فيكون خطؤهم في الدليل لا المدلول .

وهذا القسم ينطبق على طوائف من المبتدعة ؛ كالجهمية ، والمعتزلة ، والأشاعرة ، والرافضة ، والصوفية ... الخ

ومن أمثلة خطئهم في الدليل والمدلول : تأييد النفي في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَوَاقَى ﴾ في قصة موسى ، وقد قال به المعتزلة ، وذلك لأنهم اعتقدوا قبل هذا أن الله لا يرى ، فعمدوا إلى القرآن ، فاستدلوا بآيات لا دلالة فيها على مذهبهم ، مثل هذه الآية .

- وفيهم للرؤية في قوله تعالى : ﴿ إِلَى رَبِّهَا نَازِرَةٌ ﴾ ، وذلك لأنهم اعتقدوا أن الله لا يرى ، فحرفوا معنى هذه الآية لتوافق مذهبهم .

وقد كانت هذه الطريقة سبباً لولُوج كثير من المبتدعة ؛ كالرافضة ، والفلاسفة ، والقرامطة .. باب التأويل ، وتحريف نصوص كلام الله سبحانه .

ومن أمثلة خطئهم في الدليل لا في المدلول - وهو كثير عند الصوفية والوعاظ - تفسير بعض الصوفية قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ مَتْلُكُمْ بِنَهْرٍ فَمَنْ شَرَبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي إِلَّا مَنْ

(١) انظر مقدمة في أصول التفسير ٨١ .

اغترف غرفة بيده ومن لم يطعمه فإنه مني... ﴿ الآية قال : هذه الآية مثل ضربه الله للدنيا فشبهها الله بالنهر، والشارب منه بالمائل إليها والمستكثر منها ، والتارك لشربه بالمنحرف عنها والزاهد فيها، والمغترف بيده غرفة بالآخذ منها قدر الحاجة، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة.

قال القرطبي : « قلت : ما أحسن هذا لولا ما فيه من التحريف في التأويل ، والخروج عن الظاهر ، لكن معناه صحيح من غير هذا » (١) .

وقد يكون خطؤهم في الدليل والمدلول كذلك ؛ كاستدلال بعض المتصوفة بقوله تعالى ﴿ اركض برجلك ﴾ على جواز الرقص (٢) .

الثاني : من فسر القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب بكلامه من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزلة عليه والمخاطب به ، وملابسات النزول ؛ كاسباب وقصص الآيات ، وعادات المخاطبين ... إلخ

وقد ذكرت مثالا لذلك في التنبيهات على التفسير باللغة ، عند الحديث عن منهج أبي عبيدة .

فهذان النوعان إذا وقعا في تفسير ما فإنه يحكم بزمه ، نظرا لأنه فسر القرآن بما لا يسوغ له ، وحمله على غير المراد به.

ولذا فإن تفاسير السلف لا يوجد فيها تفاسير على هذه الشاكلة ، وإن كان ورد عن مجاهد بعض التفاسير المذمومة ؛ كتفسيره قوله تعالى : ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ .

قال : لم يمسخوا ، إنما هو مثل ضرب لهم ، كما ضرب لهم مثل الحمار يحمل أسفارا » (٣) .

وهذه التفاسير المذمومة التي وردت عنه ، لم تخرجه رحمه الله تعالى عن الإمامة في

(١) تفسير القرطبي ٣ / ٢٥١ .

(٢) تفسير القرطبي ١٥ / ٢١٥ .

(٣) تفسير الطبري ١ / ٣٣٢ ، وقد رد تأويله الإمام الطبري ، وانظر مثالا آخر من تفاسيره المذمومة في تفسير الطبري ٣٠ / ٢٨٢ .

التفسير ، حتى قال سفيان الثوري : « إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به » .
وإذا حكم على كتاب في التفسير بأنه مذموم فإن هذا يكون بالنظر إلى منهج الاستدلال عند هذا المفسر .
فالمعتزلة - مثلا - مصنفون في هذا النوع من الرأي ، نظرا لمنهجهم في الاستدلال ، ولتجريفهم بعض الآيات لتوافق ما يعتقدون .
ومع الحكم على تفسير ما من تفاسيرهم بأنه مذموم ، كتفسير الزمخشري ، فإن هذا لا يعني أن كل تفسيره مذموم ، بل فيه ما يوافق الحق .

التفسير بالمأثور

يعد بعض من كتب في علوم القرآن التفسير بالمأثور أنه تفسير القرآن بالقرآن ، ثم بالسنة ، ثم بأقوال الصحابة ، ثم بأقوال التابعين ، مع حكاية الخلاف في إدخال التابعين في تفسير المأثور، وهذا التقسيم للتفسير بالمأثور فيه نظر ، ويحتاج إلى تحرير .

ومن الإشكالات الواردة على هذا المصطلح أن هؤلاء يذكرون قول العلماء في حكم تفسير التابعي وأنه لا يكون حجة ، ثم يقولون في نهاية بحث التفسير بالمأثور: إنه يجب الأخذ به .

والمراد هنا أن لفظة مأثور غير دقيقة في إعطاء الوصف ، فلو سألت : لم سمي تفسيراً بالمأثور ؟

هل هو مجرد اصطلاح لامعنى له ؟

أم يراد به ما أثر عن سلف بدء بالرسول ﷺ وختماً بالتابعين ؟

أما الاستفسار الأول ، فالذي يظهر أنه غير وارد ؛ لأنه لا بد أنه اصطلاح عليه معنى .

أما الثاني ، وهو الظاهر من اللفظة ، فعليه اعتراضان :

الأول : أن تفسير القرآن بالقرآن لا نقل فيه ، بل هو داخل ضمن تفسير من فسر به ، فإن كان المفسر هو الرسول ﷺ ، فهو من التفسير النبوي .

- وإن كان المفسر هو الصحابي ، فهو من تفسير الصحابي .

- وإن كان المفسر هو التابعي ، فهو من تفسير التابعي .

ثم لاحظ أن تفسير الصحابي أو التابعي القرآن بالقرآن هو من التفسير بالرأي ، وذلك لأن طريق الوصول إلى تفسير هذه الآية بهذه الآية هو الرأي والاجتهاد .

ولا يلزم أن كل من فسر آية بآية أن تفسيره هذا يقبل ، بل قد يكون مرجوحاً . وبناء عليه فحكمه حكم تفسير الصحابي والتابعي . ولو كان يلزم قبول قول كل من

فسر آية بآية لما رُدَّ شيء من هذه الأقوال ، وهذا مجاهد فسر قوله تعالى : ﴿ ثم السيل يسره ﴾ بقوله تعالى : ﴿ إنا هديناه السيل ﴾ ومع ذلك رجح الطبري القول الآخر بأنه خروجه من بطن أمه (١) ، ولو كان تفسير الآية بالآية من التابعي ملزماً لما عدل عنه الطبري ، وهذا واضح عند أدنى تأمل .

الثاني : لم توقف النقل عند التابعين ولم يذكر من بعدهم ، مع أن فيهم من الأئمة في التفسير من فيهم ، وأقوالهم مدونة ومحفوظة ، والطريق إليهم هو بالأثر ؛ كالتابعين ؟ والذي يظهر لي أن ما يمكن أن يطلق عليه تفسير بالمأثور ، ويجب الأخذ به ، ثلاثة أنواع :

الأول : ما روي عن رسول الله ﷺ من تفسيره القرآن .

الثاني : ما روي عن الصحابة مما له حكم المرفوع ؛ كأسباب النزول والمغيبات .

الثالث : ما أجمع عليه الصحابة أو التابعون ، وهذا يلحق بالمأثور ، لوجوب الأخذ به ؛ لأن الإجماع حجة .

وأما تفسير الصحابة فإن كان مجمعاً عليه ، أو كان سبب نزول ، أو إخباراً عن أمر غيبي فهو في حكم المرفوع - كما مر - .

وإن كان غير ذلك ، فهو من باب الاجتهاد والرأي ، سواء كان معتمده اللغة ، أو غيرها من أدوات الاجتهاد في التفسير .

وتفسير التابعي يلحق بالمأثور إذا كان مما أجمع عليه التابعون ، وماعداه فهو تفسير بالرأي .

وقد سبق تفصيل لتفسير الصحابي والتابعي ، فراجعه .

اختلاف السلف في التفسير

الاختلاف سنة في البشر ، وكل شخص ينظر إلى المسألة من زاوية ويحكم عليها حسب نظره واجتهاده . ويمكن تقسيم الاختلاف الواقع في التفسير إلى قسمين :

الأول : اختلاف التنوع .

الثاني : اختلاف التضاد .

وقد وقع هذان القسمان في تفسير السلف ، إلا أن الثاني قليل .

قال شيخ الإسلام مشيراً إلى اختلاف التضاد - بعد أن ساق اختلاف التنوع - : ومع هذا فلا بد من اختلاف محقق بينهم ، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام (١) .

وقد أشار إلى وجود اختلاف التنوع عند السلف : إسحاق ، وسفيان بن عيينه ، والحسن ، نقل ذلك عنهم الإمام محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤) .

قال الإمام محمد بن نصر : « وسمعت إسحاق يقول في قوله : ﴿ وأولي الأمر منكم ﴾ قد يمكن أن يكون تفسير الآية على أولي العلم ، وعلى أمراء السرايا ، لأن الآية الواحدة يفسرها العلماء على أوجه ، وليس ذلك باختلاف .

وقد قال سفيان بن عيينة : « ليس في تفسير القرآن اختلاف إذا صح القول في ذلك » (٢) .

وقال : أيكون شيء أظهر خلافاً في الظاهر من الخنس .

قال عبد الله بن مسعود : هي بقر الوحش .

وقال علي : هي النجوم .

قال سفيان : وكلاهما واحد ؛ لأن النجوم تخنس بالنهار ، وتظهر بالليل ، والوحشية

(١) مقدمة في أصول التفسير ٥٤ .

(٢) انظر : فتح القدير ١ / ١٢ ، فقد ذكر أن هذا القول أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، والبيهقي في كتاب الرؤية وابن المنذر في تفسيره .

إذا رأت إنسيا خنست في الغيطان وغيرها ، وإذا لم تر إنسيا ظهرت .
قال سيفيان : فكل خنس .

قال إيسحاق : وتصدق ذلك ما جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ في الماعون - يعني أن بعضهم قال : الزكاة ، وقال بعضهم : عارية المتاع - .

قال : وقال عكرمة : الماعون أعلاه الزكاة ، وعارية المتاع منه .

قال : إيسحاق : وجه قوم هذه المعاني ؛ فإذا لم توافق الكلمة الكلمة قالوا : هذا اختلاف .

وقد قال الحسن - وذكر عنده الاختلاف في نحو ما وصفنا - فقال : إنما أتى القوم من قبل العجمة « (١) » .

وعقد ابن قتيبة (ت ٢٧٦) مبحثاً في اختلاف التنوع واختلاف التضاد في كتابه (تأويل مشكل القرآن) (٢) .

وفصل شيخ الإسلام (ت ٧٢٨) هذه المسألة أتم تفصيل في كتابه (مقدمة في أصول التفسير) (٣) .

وذكر الشاطبي (ت : ٧٩٠) في (الموافقات) مبحثاً كاملاً في اختلاف التنوع ، وجعله من قسم الخلاف الذي لا يعتد به (٤) .

قال الشاطبي : « من الخلاف ما لا يعتد به وهو ضربان :

أحدهما : ما كان من الأقوال خطأ مخالفاً لمقطع به في الشريعة ، وقد تقدم التنبيه عليه .

والثاني : ما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك ، وأكثر ما يقع ذلك في

(١) السنة ص ٧ - ٨ .

(٢) انظر ص ٤٠ .

(٣) انظر : ص ٣٨ - ٥٥ ، وعليه اعتمدت في هذا المبحث ، وانظر اقتضاء الصراط المستقيم / ١ - ١٢٨ - ١٣٠ .

(٤) انظر : الموافقات ٤ / ١٤٠ - ١٤٤ .

اختلاف السلف في التفسير

تفسير الكتاب والسنة ، فتجد المفسرين ينقلون عن السلف في معاني ألفاظ الكتاب أقوالاً مختلفة في الظاهر ، فإذا اعتبرتها وجدتها تتلاقى على العبارة كالمعنى الواحد ، والأقوال إذا أمكن اجتماعها والقول بجميعها من غير إخلال بمقصد القائل فلا يصح نقل الخلاف فيها عنه .. » (١) .

وللشيخ محمد بن صالح العثيمين تقسيم لاختلاف التنوع والتضاد ، اعتمد فيه على اللفظ والمعنى ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : اختلاف في اللفظ دون المعنى .

الثاني : اختلاف في اللفظ والمعنى ، والآية تحتمل المعنيين لعدم التضاد بينهما ، فتحمل الآية عليهما ، وتفسر بهما .

الثالث : اختلاف في اللفظ والمعنى ، والآية لا تحتمل المعنيين معاً للتضاد بينهما ، فتحمل الآية على الأرجح منهما بدلالة السياق أو غيره (٢) .

تعريف اختلاف التنوع واختلاف التضاد

اختلاف التنوع : هو أن تحمل الآية على جميع ما قيل فيها إذا كانت معان صحيحة غير متعارضة .

ومنه ما يكون كل من القولين هو في معنى القول الآخر ، ولكن العبارتين مختلفتان .

ومنه ما يكون المعنيان متغايرين ، لكن لا يتنافيان ، فهذا قول صحيح وهذا قول صحيح وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر » (٣) .

واختلاف التضاد : هما القولان المتنافيان بحيث لا يمكن القول بهما معاً ، فإذا قيل بأحدهما لزم منه عدم القول بالآخر » (٤) .

(١) الموافقات : ٤ / ١٤٠ .

(٢) أصول في التفسير ٣٠ - ٣١ .

(٣ - ٤) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم ١٢٩/١ - ١٣٠ .

أنواع اختلاف التنوع :

- ويظهر من تقسيم شيخ الإسلام الاختلاف في التنوع أنه أربعة أنواع :
- ١ - أن يعبر كل واحد من المفسرين عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه ، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى .
 - ٢ - أن يذكر كل مفسر من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل المثال (١) .
 - ٣ - أن يكون اللفظ محتملا لأمرين ، إما لأنه مشترك في اللغة ، أو لأنه متواطىء .
 - ٤ - أن يعبروا عن المعنى بالفاظ متقاربة .
- وقد أشار الشاطبي إلى ثلاثة منها، وضرب لها أمثلة .
- توضيح هذه الأنواع بالأمثلة :
- ### النوع الأول :

قال شيخ الإسلام : أن يعبر كل واحد من المفسرين عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه ، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى .

وقال الشاطبي: أن يذكر في النقل أشياء تتفق في المعنى، بحيث ترجع إلى معنى واحد، فيكون التفسير فيها على قول واحد ، ويوهم نقلها على اختلاف اللفظ أنه خلاف محقق اهـ .

ويأتي هذا فيما يكون له أكثر من وصف دال عليه ، وهذا وارد في اللغة ؛ كالسيف ، فهو المهند ، والصارم ... الخ

فمن عبر عنه بالمهند نظر إلى وصفه بالهندية ، ومن عبر عنه بالصارم نظر إلى عدم انشائه وقوته ، فالتعبيران وإن اختلفا فإنهما يدلان على ذات واحدة .

ومثل له شيخ الاسلام باختلاف عبارة المفسرين في قوله تعالى ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ فقال بعضهم القرآن ، أي اتباعه ، وقال بعضهم : هو الإسلام .

(١) انظر : مقدمة جامع التفاسير للراغب الأصفهاني ٦١ ، وانظر أمثله لهذا النوع عنده ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٥٥ .

قال شيخ الإسلام : « فهذان القولان متفقان ؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن ، ولكن كل منهما نبه على وصف غير وصف الآخر ، كما أن لفظ « صراط » يشعر بوصف ثالث . وكذلك قول من قال : هو السنة والجماعة ، وقول من قال : هو طريق العبودية ، وقول من قال : هو طاعة الله ورسوله ﷺ ، وأمثال ذلك .

فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة ، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها » (١) اهـ .

ومثل له الشاطبي بتفسيرهم للسلوى فقال « كما قالوا في السلوى : إنه طائر يشبه السماني ، وقيل : طير حمر صفته كذا ، وقيل طير بالهند أكبر من العصفور » اهـ .

أقول : ومن هذا الباب توسع السلف في التفسير لشيء ذكر أحد أوصافه أو أحواله في الآية ، فيتوسعون بذكر الأوصاف الأخرى المذكورة في آيات أخرى ، وإن لم يدل عليها اللفظ مباشرة .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ﴾ فالمرور يدل على تردد (٢) ويكون بذهاب ومجيء سريع على جهة الاضطراب (٣) .

وجاء في تفسير السلف : تدور السماء دورا ، مورها: تحريكها .

ومورها: استدارتها وتحريكها لأمر الله ، ومورها: موج بعضها في بعض ، ومورها: تشققها (٤) .

قال ابن عطية : « وهذه كلها تفاسير بالمعنى ؛ لأن السماء العالية يعترىها هذا كله » (٥) ولعلك لاحظت أن في هذه الأقوال ما لا يدل عليه اللفظ مباشرة ، لكن المفسر عبر

(١) مقدمة في أصول التفسير ٤٢ - ٤٣ ، وانظر مقدمة جامع التفاسير ١٣٤ .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٨٤ .

(٣) انظر هذه المعاني في القاموس المحيط مادة (مور) .

(٤) انظر : تفسير الطبري ٢٧ / ٢١ .

(٥) تفسير ابن عطية ١٤ / ٥٣ .

عن شيء سيقع للسماء ، وإن لم تدل عليه هذه اللفظة ؛ كمن فسر المور بالتشقق .

ومنه قوله تعالى ﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾ فقد قيل في الدهاق : ثلاث عبارات :

الأولى : ممتلئة .

الثانية : متتابعة .

الثالثة : صافية ^(١) . والعبارة الأولى هي التي يدل عليها اللفظ مباشرة ، وما بعدها أوصاف تابعة ، لكن لا دل عليها اللفظ مباشرة .

النوع الثاني :

قال شيخ الإسلام : « أن يذكر كل مفسر من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل المثال » ^(٢) .

وقال الشاطبي : « أن يذكر في التفسير عن النبي ﷺ في ذلك شيء ، أو عن أحد من أصحابه أو غيرهم ، ويكون ذلك المنقول بعض ما يشمله اللفظ ، ثم يذكر غير ذلك القائل أشياء آخر مما يشمله اللفظ أيضا ، فينصهما المفسرون على نصهما ، فيظن أنه خلاف . اهـ .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ لتسئلن يومئذ عن النعيم ﴾ .

قيل في النعيم أقوال : منها الأمن والصحة والأكل والشرب .

وقيل : تخفيف الشرائع .

وقيل : الإدراك بحواس السمع والبصر ^(٣) ، فهذا المذكور كله أمثلة للنعيم .

ومثل له الشاطبي بالمنّ فقال : « كما نقلوا في المنّ أنه خبز رقاق ، وقيل : زنجبيل ،

(١) انظر تفسير الطبري : ٢٠ / ١٨ - ٣٠ .

(٢) وقد ورد العكس ، فيفسرون اللفظ بلفظ أعم منه ، كما جاء في تفسير (البنان) في قوله تعالى : « واضربوا منهم كل بنان » قال عطية و الضحاک : كل مفصل ، (رواه ابن جرير ٩ / ١٩٩) والبنان جزء من المفاصل . وراجع مقدمة جامع التفاسير ففيها بيان جواز تفسير الخاص بالعام ص ٦٣ .

(٣) انظر الدر المنثور : ٨ / ٦١٢ وما بعدها .

اختلاف السلف في التفسير

وقيل: الترنجيبين ، وقيل : شراب مزجوه بالماء ، فهذا كله يشمل اللفظ ، لأن الله من به عليهم ولذلك جاء في الحديث : (الكمأة من المن الذي أنزل الله على بني إسرائيل) فيكون المن جملة نعم ذكر الناس منها أحادا .

ويدخل ضمن هذا النوع ما يذكره المفسرون من أسباب النزول ، فهي كالمثال ، فإذا قيل نزلت هذه الآية في كذا ، وقيل غير ذلك من أسباب فإنها كالأمثلة تدخل في حكم الآية .

وهذان النوعان السابقان: هما الغالبان على تفسير سلف الأمة، كما قال شيخ الإسلام .

النوع الثالث :

أن يكون اللفظ محتملا لأمرين، إما لأنه مشترك في اللغة (١) ، أو لأنه متواطىء (٢) ومن أمثلة المشترك اللغوي في القرآن : لفظ « قسورة » في قوله تعالى ﴿ فرت من قسورة ﴾ . قيل هو الرامي ، وقيل: الأسد ، وقيل : النبل .

ومن أحرفه الواردة في القرآن لفظ عسوس . في قوله تعالى ﴿ والليل إذا عسوس ﴾ قيل عسوس : بمعنى أدبر ، وقيل : أقبل .

أمثلة المتواطىء :

يشمل المتواطىء : الضمير الذي يحتمل عوده إلى شيئين ، وأسماء الأجناس؛ كالفجر

(١) المشترك : هو ما اتحد فيه اللفظ واختلف فيه المعنى .

كالعين ، تطلق على العين الباصرة وعين الماء، والجاسوس . ويدخل في المشترك اللغوي: أحرف التضاد ، وهي: الألفاظ التي استعملها العرب للمعنى وضده ؛ كالظن ، يأتي بمعنى الشك ويأتي بمعنى اليقين .

(٢) المتواطىء لفظ منطقي يراد به: نسبة وجود معنى كلي في أفرادهِ وجوداً متوافقاً غير متفاوت؛ كالإنسانية لزيد وعمر، فهو يدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها اشتراكاً متساوياً ، فإن لم يكن متساوياً فهو مشكك ؛ كالبياض بالنسبة للبن والثلج، فهم متساويان في البياض، ولكن أحدهما أشد من الآخر في البياض. والفرق بين المشترك والمتواطىء :

أن المشترك لا بد أن يكون وارداً عن العرب محكياً عنهم ، أما المتواطىء فلا يلزم منه ذلك .

أن المتواطىء يلزم في أفرادهِ نسبة التساوي ، أما المشترك فلا يلزم فيه ذلك .

والعصر، والأوصاف التي يشترك فيها أكثر من واحد؛ كالخنس والنازعات .
ومن أمثلة الضمير، قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمِلَاقِيهِ﴾ فالضمير في قوله فملاقية يحتمل عوده إلى الكدح وإلى الرب .
ومن أمثلة أسماء الأجناس، الخلاف الواقع في تفسير الفجر في قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ﴾
قيل : عام في كل فجر ، وقيل : أول فجر في ذي الحجة ، وقيل : أول فجر من أيام السنة .
ومن أمثلة الأوصاف ، لفظ الخنس : فقيل هو بقر الوحش والظباء، وقيل هو الكواكب والنجوم .

وفي هذا النوع يمكن أن تكون هذه الأقوال داخلة ضمن معاني الآية ، فتحمل عليها جميعاً (١)، ويمكن أن يكون أحدها راجحاً ، فيكون هو المختار وما عداه فهو مرجوح .

النوع الرابع :

أن يعبر المفسرون عن المعنى بألفاظ متقاربة .
مثل قوله تعالى : ﴿أَنْ تَبْسَلَ﴾ قيل : تحبس ، وقيل : ترتهن .
وقوله تعالى : ﴿وَمَامَسْنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾
قال ابن عباس ومجاهد : نصب .
وقال ابن زيد : عناء .
وقال سفيان : سامة .

(١) انظر : مقدمة في أصول التفسير ٥٠ ، ومقدمة جامع التفاسير ٩٨ .

أسباب الاختلاف في تفسير السلف

وجود الاختلاف من طبائع البشر التي لا تنفك عنهم ، وهو من قدر الله فيهم .

ففي ألسنتهم اختلاف ، وفي ألوانهم ، وفي عقائدهم ، وفي أفكارهم ... الخ والمقصود أن وقوع الاختلاف بين علماء الأمة ليس ذما عليهم ، إذ لا أحد من المجتمعات يسلم منه .

وقد وقع الاختلاف في التفسير كما وقع في الأحكام ، ولهذا الاختلاف أسباب أوجبت ، وعلل أوجدته ، والأمر في الاختلاف في النص إذا كان معلوما للمجتهدين يرجع إلى أحد شيئين :

الأول : اختلاف فهم المجتهدين من العلماء .

الثاني : أن يكون النص محتملا لأكثر من معنى .

إذا فالخلاف منه ما يرجع إلى المجتهد ، ومنه ما يرجع إلى النص .

والمؤلفات في أسباب الاختلاف في التفسير نادرة ، وقد سرد بعض هذه الأسباب ابن جزي في مقدمة تفسيره ، وقد أُلّف في أسباب الاختلاف رسالة علمية بعنوان : (اختلاف المفسرين .. أسبابه وآثاره) (١) .

ويمكن الاستفادة في هذا الموضوع من ما كتب في أسباب اختلاف العلماء من حيث العموم ، ومن أهمها رسالة ابن السيد البطليوسي ، التي سماها (الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في أرائهم) .

وترجع أهميتها إلى أنه ذكر في بعض الأسباب آيات اختلف المفسرون فيها ، وبين سبب اختلافهم .

ومن أسباب الاختلاف بين مفسري السلف (٢) :

(١) رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه ، قدمها الشيخ سعود بن عبد الله الفنيسان

(٢) الفرق بين أسباب الاختلاف واختلاف التنوع والتضاد :

١ - الاشتراك : وهو اللفظ الدال على أكثر من معنى في لغة العرب .

والمشترك قد يكون من أحرف التضاد ، وقد لا يكون .

وإذا كان من أحرف التضاد فقد يجوز حمل الآية على المعنيين المتضادين ، ويكونان بمثابة التفسيرين للآية ، ويكون هذا إذا اختلف المحل .

وقد يمتنع حمل الآية عليهما معا ، ويلزم من القول بأحدهما نفي الآخر .
وإليك الأمثلة :

أ - من المشترك المتضاد الذي يجوز حمل الآية على معنييه المتضادين ، ويكونان بمثابة التفسيرين للآية لفظ (عسبس) في قوله تعالى : ﴿ والليل إذا عسبس ﴾ فقد فسر لفظ (عسبس) بأنه أقبل ، وفسر بأنه أدبر ، وبالأول قال ابن عباس ، وقتادة ، وابن جبير .

وبالثاني قال ابن عباس وابن زيد (١) .

ومثل هذا يجوز حمل الآية على هذين المعنيين المتضادين ، فيكون لفظ (عسبس) دالاً على أن الإقسام مراد به أول الليل وآخره ، فدل على هذين المعنيين بلفظة واحدة ، ولو جاءيهما بلفظيهما لكان (والليل إذا أقبل وأدبر) .

ومن المشترك الذي من أحرف التضاد - وهو كثير - لفظ (العتيق) من قوله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ، ف قيل : العتيق بمعنى : القديم ، وهو قول الحسن ، وابن زيد .

وقيل : العتيق : المعتق من الجبابة ، بمعنى : أنه محرر لا يملكه أحد ، وبه قال مجاهد ، وقتادة ، وابن الزبير (٢) ، وهذا مما يجوز حمل الآية على معنييه .

= في أسباب الاختلاف يكون البحث عن السبب الموجب لوقوع الاختلاف بين المفسرين ، أما في اختلاف التنوع والتضاد ، فيكون البحث عن نوع هذا الاختلاف من حيث تنوعه أو تضاده ، وإمكانية القول بالجميع على أنه تنوع ، أو بأحدها بعد الترجيح على أنه تضاد .

وسبب هذا التنبيه على الفرق أنك قد تجد تكرار مسألة في المبحثين (كالمشترك) .

(١) انظر أقوالهم في تفسير الطبري ٣٠ / ٧٨ .

(٢) انظر تفسير الطبري ١٧ / ١٥١ .

— ومن المشترك المتضاد الذي يمتنع حمل الآية على معنييه ، بل يلزم من القول بأحدهما نفي الآخر لفظة (قرء) في قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ فقد ورد في لغة العرب بمعنى الطهر ، وبمعنى الحيض .

روي المعنى الأول عن زيد بن ثابت ، وابن عمر ، وعائشة ، والزهري .

وروى المعنى الثاني عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وأبي موسى ، وعبيدة بن الصامت ، وأبي الدرداء ، وعكرمة ، والضحاك ، وسفيان الثوري ، والسدي (١) .

وفي هذا المثال يمتنع حمل الآية على المعنيين معاً ؛ لأن القول بأحدهما يستلزم نفي الآخر ، فالمطلوب من المرأة أن تتربص ؛ إما ثلاثة أطهار ، أو ثلاث حيض .

والاشتراك قد يكون في الأسماء ؛ كقسورة : للأسد والرامي . والصريم : للنهار والليل . وقد يكون في الأفعال ؛ كظن : للشك واليقين .

٢ - الاختلاف في مفسر الضمير ، وهو أنواع :

الأول : أن يكون في الآية ضمير يحتمل عوده إلى أكثر من مذكور .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴾

قيل : تلاقي ربك .

وقيل تلاقي عملك . (٢)

وكلاهما صحيح محتمل ، لأن الإنسان سيلقي ربه ، وعمله .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴾ ففي مرجع هاء الكناية قولان :

الأول : أن مرجعها إلى الله ، وبه قال ابن عباس ، وابن جريج .

الثاني : أن مرجعها إلى الإنسان الكنود ، روي هذا عن ابن عباس (٣) .

(١) انظر أقوالهم في تفسير الطبري ٢ / ٤٣٩ وما بعدها .

(٢) انظر : معاني القرآن للزجاج ٥ / ٣٠٤ .

(٣) انظر : تفسير الماوردي ٤ / ٥٠٢ وزاد المسير ٨ / ٢٧٩ .

الثاني : أن يكون في الآية ضميران ، وكل واحد منهم يرجع إلى مرجع لا يرجع إليه الآخر ، فيكون للآية أكثر من معنى ، فينص كل واحد منهم على أحد هذه المعاني .

مثاله قوله تعالى : ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ .

ففي قوله : « يرفعه » ضميران :

- الضمير الظاهر ، وهو الهاء ، وهو في محل نصب مفعول به .

- الضمير المستتر ، وهو في محل رفع فاعل .

وكل واحد منها يرجع إلى مرجع لا يرجع إليه الآخر .

فالضمير الظاهر يعود على الكلم الطيب ، ويكون المعنى : والعمل الصالح يرفع الكلم الطيب .

والضمير المستتر يعود على الله سبحانه ، ويكون المعنى : والعمل الصالح يرفعه الله ، وبه قال قتادة ، والسدي .

ويحتمل عوده كذلك إلى الكلم الطيب ، ويكون المعنى : والعمل الصالح يرفعه الكلم الطيب ، وبهذا يكون معاكسا للقول الأول ، وبه قال الحسن ، ويحيى بن سلام . (١)

٣ - أن يكون في الجملة حذف ، ويحتمل في تقديره أكثر من معنى ، فيذكر كل واحد أحد المعاني المحتملة .

ومثاله قوله تعالى : ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾

ففي متعلق « ترغبون » تقديران :

الأول : ترغبون في نكاحهن ، وهذا قول عائشة وعبيدة .

(١) انظر : تفسير الماوردي ٣ / ٣٧٠ والانصاف للبطلوسي ٥٨ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٥ / ٣٠٣ .

الثاني : ترغبون عن نكاحهن ، وهذا قول الحسن (٢) .

ففي الأول صارت الرغبة في زواجهن ، وفي الثاني صِرْنَ غير مرغوب فيهن .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَأُضِلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾ قيل في مرجع علم قولان :

الأول : على علم من العبد بضلاله ، وهذا قول مقاتل .

الثاني : على علم من الله بضلاله ، وهذا قول ابن عباس (١) .

٤ - أن تحتمل اللفظة أكثر من تصريح في اللغة ، ويحمل كل واحد من

المفسرين الآية على أحد التصريفات .

ومثاله : لفظة « يُضَارَّ » في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾

فتصريف لفظة « يُضَارَّ » تحتمل أن تكون (يُضَارَّر) ، وتحتمل أن تكون (يضارر)

فعلى الاحتمال الأول يكون النهي واقعا على أن يُضَرَّ بالكاتب أو الشهيد . أي أن

الضرر يقع على الكاتب والشهيد . وهذا قول ابن عباس ، ومجاهد ، وعطاء ، وعكرمة ، والضحاك ، والسدي ، والربيع .

وعلى الاحتمال الثاني : يكون النهي واقعا على أن يَضُرَّ الكاتب والشهيد ، أي أن

الضرر يقع من الكاتب والشهيد ، وهذا قول طاووس ، والحسن ، وقتادة (٢) .

ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا تُضَارَّ الْوَلَدُ الْوَلَدُ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلُهُ ﴾ .

٥ - تنوع الاستعمال العربي للفظ في إرادة المعاني القريبة والمعاني البعيدة ،

فيحمل بعضهم اللفظة على المعنى القريب الظاهر ، ويحملة آخرون على المعنى البعيد ، وهذا النوع قريب من المشترك .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابُكَ فَطْهَرِ ﴾ .

من المفسرين من فسر الثياب بالمعروف المتبادر ، وروي هذا عن ابن عباس ، وطاووس ،

(١) انظر : تفسير الماوردي ٤ / ٢٢ .

(٢) انظر تفسير الطبري ٣ / ١٣٤ وما بعدها .

وابن سيرين ، وابن زيد .

ومنهم من فسر الثياب بالنفس ، وهذا المعنى بعيد غير متبادر ، وهو مروي عن مجاهد ، وقتادة (١) .

مثال آخر :

في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ ﴾ في قصة شعيب ، قيل في المراد بالرجم قولان :

الأول : لرجمناك بالحجارة .

الثاني : لرجمناك بالسب ، والشتم .

والأول هو المعنى القريب المتبادر للذهن ، قال ابن عطية : وهو الظاهر .

والثاني ، وإن كان محتملاً إلا أنه أبعد من الأول (٢) .

٦ - أن يدور حكم الآية بين الإحكام والنسخ ، فيحكم أحدهم بالنسخ ، ويحكم الآخر بالإحكام .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾

قيل : هي منسوخة بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾

وهذا مروي عن الحسن ، وعكرمة ، والزهري .

وقيل هي محكمة لا نسخ فيها (٣) .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ .

قيل هي منسوخة بآية الزكاة ، وهذا مروي عن السدي ؛ لأنه يرى أنه فرض نزل قبل الزكاة ، فنسخ بالزكاة .

(١) انظر جملة أقوالهم في تفسير الطبري ٢٩ / ١٤٤ - ١٤٧ .

(٢) تفسير ابن عطية ٧ / ٣٨٥ .

(٣) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي ٢٠٢ - ٢٠٤ ، والناسخ والمنسوخ لابن العربي ٧٩ / ٢ - ٨٣ .

وقيل : هي محكمة ، وهي في الصدقة العامة المندوب إليها ، وهذا مروى عن ابن عباس ، ومقاتل بن حيان (١) .

٧ - أن يدور حكم الآية بين العموم والخصوص .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾

قيل هذه الآية حكمها عام ، ثم خصصها قوله تعالى : ﴿ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب ﴾ ، وهذا مروى عن عثمان ، وحذيفة ، وجابر ، وابن عباس ، وقتادة ، وابن جبير .

وقيل : إنها ليست مخصصة ، بل المشركات هنَّ عابدات الأوثان من العرب وغيرهم ممن ليس لهم كتاب ، وهذا مروى عن قتادة ، وسعيد بن جبير (٢) .

٨ - أن يذكر الوصف المحتمل لأكثر من موصوف ، ولا يحدد موصوفه في

الآية ، فيحمل كل مفسر هذا الوصف على ما يحتمله من الموصوفات .

وهذا النوع قريب من الذي قبله ، بل هو باب منه ، ومن أمثله :

قوله تعالى : ﴿ والنازعات غرقا . والناشطات نشطا ... ﴾ .

قيل في هذه الأوصاف : هي للملائكة ، وقيل : للأنجم ، وقيل : للموت ... الخ .

ومثله ﴿ والذاريات ﴾ ، ومثله : ﴿ الخنس ﴾ .

٩ - أن يكون في الآية حرف له قراءتان ؛ فيفسر أحدهم إحدى القراءتين ؛

ويفسر الآخر الأخرى ، فيختلف التأويل .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾ ففي قوله تعالى : ﴿ ضنين ﴾ قراءتان :

الأولى : بالضاد ، ويكون المعنى : (ما هو ببخيل) .

الثانية : بالطاء ، ويكون المعنى : (ما هو بمتهم) .

هذه بعض أسباب الاختلاف التي ظهرت لي ، ويمكن باستقراء اختلافاتهم في التفسير

أن يظهر هناك أسباب أخرى .

(١) انظر الناسخ والمنسوخ لابن العربي ٧٥ / ٢ - ٧٦ .

(٢) انظر : نواسخ القرآن ٢٠٢ - ٢٠٤ والناسخ والمنسوخ لابن العربي ٧٩ / ٢ - ٨٣ .